

شبهات مؤكدة بتلفيق القضية تهز حكم الإعدام الصادر بحق المهندس "أحمد أمين الديب"



الجمعة 15 مايو 2026 06:30 م

تتواصل حالة الجدل الحقوقي حول قضية المهندس المصري الشاب أحمد محمد أمين عبد العال الديب، في ظل ما أُثير من روايات حقوقية بشأن ظروف توقيفه، وفترات احتجازه، ومسار المحاكمات والأحكام الصادرة بحقه، والتي تراوحت بين السجن لمدد طويلة وأحكام بالإعدام في إحدى مراحل التقاضي قبل تخفيفها لاحقاً

توقيف مفاجئ وادعاءات بإخفاء قسري

تشير معلومات حقوقية إلى أن توقيف المهندس أحمد الديب تم داخل منزله على يد قوة أمنية، قبل أن يدخل في فترة احتجاز غير معلنة استمرت نحو عشرة أيام، وهي الفترة التي وُصفت في بعض التقارير الحقوقية بأنها قد ترقى إلى الإخفاء القسري

وبحسب تلك المعلومات، فقد تم لاحقاً ظهوره على ذمة إحدى القضايا المنظورة، وسط ادعاءات غير موثقة رسمياً تتعلق بظروف احتجاز داخل أحد مقرات الأمن بمحافظة الإسكندرية خلال فترة غيابه عن التواصل القانوني

اتهامات بسوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز

تتضمن الإفادات الحقوقية إشارات إلى مزاعم بشأن تعرض المحتجز لسوء معاملة خلال فترة الاحتجاز، دون صدور تقارير رسمية تفصيلية تؤكد أو تنفي تلك الادعاءات بشكل علني حتى الآن
وتقول منظمات حقوقية إن هذه المزاعم تستوجب تحقيقاً مستقلاً وشفافاً، لضمان التحقق من كافة الظروف المحيطة بعملية الاحتجاز منذ بدايتها وحتى عرض المتهم على جهات التحقيق

أحكام متتالية ومسار قضائي معقد

شهدت القضية تطورات قضائية متعددة، حيث صدر بحق المهندس أحمد الديب حكم بالسجن لمدة 15 عاماً في إحدى القضايا، قبل أن تتم إحالته لاحقاً إلى قضية أخرى معروفة إعلامياً، انتهت إلى صدور حكم بالإعدام في مرحلة أولى

وبحسب ما هو متداول في مسار التقاضي، فقد تم لاحقاً تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد خلال مراحل الطعن، في إطار سلسلة من الإجراءات القضائية التي جعلت القضية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً من حيث تعدد الأحكام وتنوعها

قلق حقوقي من غياب ضمانات المحاكمة العادلة

تعبّر جهات حقوقية عن قلقها من مجمل الإجراءات المرتبطة بالقضية، معتبرة أن ما ورد بشأنها يثير تساؤلات حول مدى توفر ضمانات المحاكمة العادلة، خصوصاً في ظل الاتهامات المتعلقة بفترة الاحتجاز الأولى وطبيعة التحقيقات

وتؤكد هذه الجهات أن القضية تحتاج إلى مراجعة شاملة للإجراءات القانونية التي صاحبته، للتأكد من توافقها مع المعايير الدولية للعدالة وحقوق الإنسان

تداعيات إنسانية على الأسرة

لا تقتصر تداعيات القضية - بحسب ما تشير إليه التقارير الحقوقية - على الجانب القانوني فقط، بل تمتد لتشمل الأسرة، حيث تعيش الزوجة وطفلاها تحت وطأة أحكام قضائية طويلة، وما يرافق ذلك من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية[]

وتصف منظمات حقوقية هذه التداعيات بأنها جزء لا يتجزأ من الصورة الكاملة للقضية، والتي تتطلب معالجة إنسانية إلى جانب المسار القانوني[]

مطالب بإعادة الفحص والتحقيق

تدعو جهات حقوقية إلى فتح تحقيق مستقل في مجمل وقائع القضية، بدءاً من لحظة التوقيف، مروراً بفترة الاحتجاز الأولى، وصولاً إلى مراحل المحاكمة المختلفة[]

كما تطالب بمراجعة شاملة للإجراءات القضائية، بما يضمن تحقيق العدالة الكاملة، وتمكين الدفاع من الوصول إلى جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقضية، إلى جانب ضمان التواصل المنتظم مع المحتجز[]